الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY

الرقم : م أ / ١٢٧٩
التاريخ : ٢٤ / ٤ / ٢٠١١

ASSEMBLY DECISION- DOPP - 25/4/2011

عطوفة الأستاذ جليل طريف المحترم
المدير التنفيذي – بورصة عمّـان

(11)

الموضوع: اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الخامس والعشرين.

تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الخامس والعشرين للشركة الأردنية للصحافة والنشر / الدستور بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢، موقعاً حسب الأصول.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس مجلس الإدارة

سيـف الشريـف

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٥ نيسان ٢٠١١
الرقم التسلسلي: ٢٩٧٤
رقم الملف: ٣١٣٠
الجهة المختصة: الإفصاحات

الدستور
AD-Dustour

الرقم : م أ / ١١٢٢
التاريخ : ١٦ / ٤ / ٢٠١١

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الخامس والعشرين للشركة الأردنية للصحافة والنشر بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس الادارة للسادة المساهمين عقدت الهيئة العامة للشركة الاردنية للصحافة والنشر المساهمة العامة المحدودة "الدستور" اجتماعها السنوي العـــادي المؤجل الخامس والعشرين في تمام الساعة الحادي عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٤/١٢ وهو الاجتماع المؤجل للهيئة عن اجتماعها السابق يوم ٤/٤ والذي لم يكتمل نصابه القانوني في حينه. برئاسة السيد سيف الشريف- رئيس مجلس الادارة، وحضور أعضاء مجلـس الإدارة: السيد اسماعيل الشريف – نائب الرئيس، السيد سمعان البوري، المهندس كريم الساكـــــت، السيد جهاد الشرع، السيد موسى الصبيحي، السيد جواد الأعرج، المهندس بادي الرفايعة والسيد عبدالله القاق.

وقد حضر الاجتماع مندوبا عن عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر، حيث اطلع على الاجراءات التي اتخذتها الشركة للتحضير لعقد اجتماع الهيئة العامة.

في بداية الاجتماع أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن اكتمال النصاب القانوني للجلسة حيث بلغ مجموع الاسهم الممثلة بالاجتماع ٣،٧٠٠،٨٧٣ سهما من أصل ٤،٥٠٠،٠٠٠ سهم، وتمثل نسبة ٨٢،٢% من رأس مال الشركة منها: ٢،٨٩١،٥٢٥ سهما بالأصالة و ٨٠٩،٣٤٨ سهما بالوكالة، وحضر الاجتماع ٢٣ مساهما من أصل ٨٦٦ مساهما.

كما أعلن حضور الاجتماع لأعضاء مجلس الادارة ٩ أعضاء من اصل ٩ أعضاء وحضر الاجتماع السادة المحاسبون القانونيون العرب مدققو حسابات الشركة، وكما تم التأكد وحسب أحكام المادة ١٧٠ من قانون الشركات أنه تم النشر في صحيفتين محليتين قبل ثلاثة ايام للاجتماع كونه اجتماع مؤجل وعليه تعتبر الجلسة قانونية، وأن اية قرارات سوف تتخذ في هذه الجلسة قانونية وملزمة السادة اعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد الرئيس بتعيين كاتبا للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات والتفضل ببدأ الجلسة.

وقد رحب الاستاذ سيف الشريف رئيس الاجتماع بالحضور من أعضاء الهيئة العامة للشركة وبالسادة أعضاء مجلس الادارة وشكر الجميع تلبيتهم وحضورهم ومشاركتهم الاجتماع، وخص بالترحيب: السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات.

بعد ذلك عين رئيس الاجتماع السيد محمد الجراح كاتبا للجلسة والسيدان صبري محمد حسن ونضال أبوالرب مراقبين لجمع وفرز الأصوات وهم من اسرة الدستور.

وأضاف رئيس الجلسة بأن جدول اعمال هذه الجلسة هو نفسه جدول أعمال الجلسة المؤجلة وأضاف بأنه وبهذه المناسبة فإن جريدة الدستور اجتازت بجهودكم ٤٥ عاما من العطاء والانتماء وهي اقدم الصحف الاردنية على الاطلاق، وايضا تشرفنا في يوم عيد ميلاد الدستور بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨ بتكريم ملكي من جلالة سيدنا الملك عبدالله الثاني بن الحسين بأن تفضـــل بإرسال مندوب عنه وقدم هدية هي عبارة عن صورة لجلالة الملك عليها عبارات ملكية سامية تشيد بأسرة جريدة الدستور، مما جعلنا اكثر اصرارا وولاءا لتكون جريدة وطن.

وقائع الجلسة:

١- افتتح الرئيس الاجتماع بعد ذلك مباشرة، وبوشر بجدول الاعمال وقام السيـــد محمد الجراح – سكرتير الجلسة – بتلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع والعشرين عن عام ٢٠٠٩ وتم المصادقة عليه واقراره.

وقال الرئيس: اشكر مندوب نضال الصدر عطوفة مراقب عام الشركات ونشكركم جميعا على حضوركم الكريم لهذا الاجتماع العادي المؤجل الخامس والعشرين للشركة الاردنية للصحافة والنشر "الدستور"، وطبعا نجدد الشكر للذين لم تساعدهم ظروفهم لحضور هذا الاجتماع. واضاف نأمل دائما لهذه الشركة الدوام والاستقرار ونأمل لها ايضا الانطلاق في الافق وفي عالم الصحافة، واضاف بأنه لاشك ان حضوركم جميعا لهذا الاجتماع سينطوي عنه ان شاء الله قرارات ايجابية تصب في صالح الشركة.

وقال رئيس الجلسة بأن جدول الاعمال وزع عليكم مع دعوة الحضور للهيئة العامة وهو موجود ايضا في صفحة ٤٧ من التقرير الذي يبين طريقة تسلسل بنود هذه الجلسة.

وتم اقتراح دمج البندين ٢و٤ وتقديم البند ٣ وهو قراءة تقرير مدقق الحسابات.

٢- تمت قراءة تقرير مدقق الحسابات من قبل مدقق الحسابات..

٣- تم الانتقال للبندين ٢و٤ ، وتم فتح باب النقاش

* حيث تحدث المهندس محمد عزمي الزربا وطرح بعض الاسئلة وهي كما يلي:-

- لوحظ ان اربعة أعضاء ويمثلون الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين لم يوقعوا على التقرير ما السبب، وأضاف بأن هذا الأمر في اعتقادي هو إجراء شكلي ولا يؤثر على التقرير والميزانية.
- لوحظ انه ما يزال هناك ديون عالية تكلف تمويل بحدود نصف مليون دينار مما ادى
- لزيادة تكاليف التمويل عن السنة الماضية بحدود ١٥% وان لنا ديونا على الاخرين بحدود ٥ ملايين وهذه ايضا زادت عن السنة الماضية بحدود ٢٠% وإن زيادة الديون عليكم من البنوك وزيادة التكاليف يؤثر على الارباح المتوقعة.
  ورغم زيادة الايراد من اعمال المطبعة إلا أن الاعلانات و المبيعات نقصت حيث انها تحتاج مجهودات كبيرة لمواكبة السوق والصحف الاخرى.
- نحن نعلم ان راس المال هو ٤,٥ مليون لكن يوجد بالمخازن موادا بحدود ٢ مليون دينار وهي عبارة عن ورق واحبار، اخشى ان هذه عبارة عن بنود قليلة الحركة أو معدومة أرجو توضيح بنود مواد المخزون.
- اما موضوع الارباح والاسهم، فإنه رغم ان لديكم احتياطي بـــ ٦ مليون دينار وهي ممتازه ولكن النقد في الصندوق وزيادة الديون تجعلني أتردد في طلب زيادة الارباح لانه ليس لديكم نقد وعليكم ديون ويقلقنا ان سعر السهم الدفتري (٢,٥) دينار بينما في السوق (١,٥) دينار وهذا ناتج عن عدم توزيع ارباح في سنوات سابقة وقلة التوزيع. علما ان المساهم يطمح بالحصول على عائد على استثماره الرجاء الاخذ بعين الاعتبار بموضوع سعر السهم في السوق.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

* وتحدث السيد مروان عيسى من نقابة المهندسين الاردنيين:
في بداية حديثه حيث أثنى على كلمة الرئيس بأن جريدة الدستور هي جريدة وطن ونحن بحاجة الى دعمها. وتحدث عن النقاط التالية:

أ. البيانات المالية: عن هامش الربح الصافي لعام ٢٠١٠ فإنه يساوي ٣,٢% بينما في العام السابق ١,٨% مقارنة مع ٢٥% مع جريدة مماثلة في السوق وهي جريدة الرأي، ولها اسباب وهي:
١- ارتفاع كلفة التشغيل حيث بلغت حوالي ٨٠% في حين أنها في جريدة الرأي ٦٠%.
٢- العائد على الاصول بلغت ٢,٢% والعائد على الملكية ٣,٩% في حين جريدة الرأي ١٦% و١٨% وهذا يدل على وجود خلل ما، يجب معالجته، كما أن هناك عدم استخدام لاصول الشركة بطريقة كفؤة، مما أدّى إلى زيادة التكاليف بطريقة غير مبررة.
٣- الذمم المدينه نسبتها ٢٥% من اجمالي الموجودات وهو رقم كبير ويؤدي لوجود مخاطر عاليه اما الرأي فنسبتها ١٥%.
٤- بالنسبة للمرتجع علما انه غير موجود في التقرير من خلال تقاريرنا في مجلس الإدارة بلغ ٤٥% وهي ايضا رقم كبير جداً.
٥- ايرادات الصحف موزّع بين ١٥% بيع صحف و٨% اشتراكات صحف لكن نلاحظ ان مصاريف توزيع الصحف زادت بنسبة ٩%.
٦- مزايا ورواتب مجلس الادارة قيمة ١٩٠ألف دينار للسنه السابقة وهي تشكل نسبة ٤١% من صافي الارباح يرجى النظر في هذه الارقام.
٧- ارتفاع الرواتب في المصاريف الادارية والعمومية بنسبة ١٦%.

ب. الحوكمة: جزء منها استرشادي وجزء منها قانوني.
ونطالب باستخدام قواعد حوكمة الشركات خصوصا الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

١٦ وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
شهادة رقم ٢٠١١
صورة طبق الأصل
لغرة مراقبة الشركات

- **التقرير المالي والإداري للشركة:**

هنالك أربعة أعضاء من أصل تسعة أعضاء لم يوقعوا على التقرير وهم يشكلون نسبة ٥٠% من أسهم الشركة مما يوحي بعدم وجود رضى عن هذه الأرقام. وعليه نحن كنقابة مهندسين نتحفظ على التقرير المالي لعام ٢٠١٠ ونطلب اختيار مدقق حسابات جديد للشركة.
ونطالب بإعادة تشكيل مجلس الإدارة طوعياً لخلق انسجام جديد للشركة.

- وأجاب السيد سيف الشريف رئيس مجلس الإدارة على المواضيع المطروحة كما يلي:
  - بالنسبة لعدم التوقيع على التقرير المالي فكما قال المساهم المهندس محمد عزمي الزربا، فإنه أمر شكلي حيث أن الموازنة مقرّة من أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وعددهم خمسة أعضاء.
  - وقد اضطرنا لاتخاذ قرار تمرير الميزانية، حيث أنه استحقاق قانوني، وصحيح أن بعض أعضاء مجلس الإدارة قد غابوا عن الجلسة التي أقرّت فيها الميزانية، بسبب سفر ممثل نقابة المهندسين للقاهرة، وسفر زميل آخر إلى العقبة وهو يمثّل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أما العضو الآخر للمؤسسة فقد برر عدم حضوره بأنه لا يستطيع أن يحضر في غياب زميلين له عن الجلسة. لكن الجلسة قانونية، وقد تم التوقيع من جميع الأعضاء الحاضرين على محضر تلك الجلسة.

- ومن ناحية ثانية فقد تم دعوة المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمدير المالي والمستشار الضريبي وأعضاء مجلس الإدارة وتم الاستماع لملاحظات الأعضاء وتم الموافقة على الميزانية، وقد اضطررنا لتصدير الموازنة بسبب أنه يجب خلال الثلاثة شهور الأولى أن تكون الميزانية جاهزة ومنشورة وللاطمئنان أفيدكم أن الموازنة سليمة ١٠٠% ومدققة من قبل المدقق الخارجي وتحمل أرباح جيدة وهناك أرباح مدورة. ولا أرى داعي للتحفظ على الميزانية بسبب عدم توقيع بعض الزملاء. وعلما أنه لم نبلغ بأي تحفظ من أعضاء مجلس الإدارة، ولا من لجنة التدقيق الداخلي، بل إن أمين سر اللجنة أشاد بالميزانية والبيانات المالية.
- أما بالنسبة للموجودات والمخازن والتكاليف فهي فعلا صحيحة بسبب أن السنة الماضية عام ٢٠١٠ كانت صعبة ورغم صعوبة المرحلة إلا أنه تم تحقيق أرباح ووجود هامش ربح يساعد في توزيع أرباح واما بالنسبة للسنة السابقة فقد حققت الشركة أيضا أرباحا ولكن قرار الهيئة بعدم التوزيع. وفيما يتعلق بالمخازن فلا يوجد مواد راكدة ولكن طبيعة عمل الشركة تتطلب الاحتفاظ بمخزون استراتيجي لمدة ثلاثة أشهر تقريباً مما يعطي الانطباع وكأن رصيد المخازن لايتغير او انه راكد.
- أما عن موضوع انخفاض دخل دائرة التوزيع والاشتراكات، فإن معظم الانخفاض عائد إلى إصدار مدوّنة السلوك الإعلامي من الحكومة في بدايات عام ٢٠١٠ الذي بموجبه امتنعت كل الدوائر والمؤسسات الحكومية عن الاشتراك في الصحف المحلية والتي قدّر انخفاض دخل الاشتراكات خلال العام بما لا يقل عن ٣٠٠ ألف دينار.

٢٦ شباط ٢٠١١
غرفة تجارة الصناعة والتجارة
مصدق
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

وقال رئس المجلس، بأننا كإدارة لا نستطيع أن نخفض المصاريف المتعلقة بهذه الدائرة، حيث أن الانخفاض المذكور هو انخفاض الدخل بالإضافة إلى زيادة المصروف، لأن معظم المصاريف تتأتـــى من العنصر الإنساني (موظفين وسائقين) وعلاقة ذلك بالرواتب والعلاوات والمكافآت.

وأضاف الرئيس، بأن الحكومة الحالية ستلغي هذه المدوّنة لما فيها من ضرر على المؤسسات الصحفيّة والإعلام الأردني. لذلك أتوقع أن يزيد دخل التوزيع إذا عادت الدوائر الحكومية للإشتراك في الصحف الأردنية.

وأضاف رئيس المجلس بأنه يود أن يطمئن أعضاء الهيئة العامة الكريمة أن إعلانات الدستور جيدة في كل المجالات لأنها مصنفة إلى إعلان التجاري، مثل البنوك والسيارات والاتصالات ..الخ، وبنسبة تكاد أن تكون متقاربة مع جريدة الرأي ولكن تختل المعادلة عند إعلانات النعي، حيث أن النعي يشكل مشكلة كبيرة بجريدة الدستور وحدها دون الصحف الاخرى. حيث أن جريدة الرأي تستحوذ تقريباً على ٨٠% من إعلانات النعي وهذا الذي يعمل على وجود فارق هائل بين الجريدتين في إيرادات النعي.

ونحن على استعداد للاستماع لأي ملاحظة أو اقتراح حتى لو يتم تشكيل لجنة من الهيئة العامة تساعدنا على استنباط أساليب جديدة للحصول على إعلانات نعي ونحمد الله أن الجريدة ناجحة إعلامياً ويوجد فيها أفضل الكتاب.

ثم تطرّق إلى أنه في نهاية عام ٢٠١٠ تم تحديث ماكنات الطباعة بشراء آلات مستعملة ومجددة وأتوقع أن يكون عام ٢٠١١ عاما جيدا.

وذكر تأثير الأحداث في المنطقة العربية علينا (مصر وسوريا) حيث كانت مصر تطبع لدينا مطبوعات بأعداد كبيرة ونظرا للأحداث تقلصت كمية الطباعة، وأيضا سوريا.

أما بالنسبة للمخزون الغير متحرك نحاول أن يكون في مستودعاتنا احتياطات لمدة ٣-٤ شهور على أي مادة وذلك يعتبر جزء من الأمان لذلك تعتبر مواد الشركة متحركة وليس راكدة.

أما بالنسبة لسهم الشركة تم النظر إلى الموضوع من ناحية شمولية فإذا كان سعر سهم الدستور هو الوحيد الذي هبط فنعتبر أن تخوّفكم في محله، ولكن بعد الدراسة تبين أن ما نسبته ٧٥% من أسهم الشركات في الأردن هابطة بمعنى أن أغلب الشركات في السوق في الأردن منخفضة وهذا الهبوط هو هبوط وهمي، بمعنى أن موجوداتنا ارتفعت وسيوزع أرباح ١٠%.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
١٨ تشرين ثاني ٢٠١١
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

<u>نقطة نظام المهندس دميتري العلي:</u>

انك تحدثت عن موضوع إيقاف اشتراكات المؤسسات الحكومية في الصحف اليومية ويجب أن يكون للشركة خطة لمعالجة مثل هذه الأمور. وطالب بالتركيز على المشتركين الأفراد.

وطلب الرئيس من السيد ديمتري العلي الانتظار لحين استكمال اجوبة السادة نقابة المهندسين كونهم مستثمر كبير وعندها تدخل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وقال كل المساهمين موضع ترحيب ويحق لأي مساهم بالسؤال الذي يريده وهو حق للجميع، واستكمل الرئيس إجابته على أسئلة ممثل نقابة المهندسين قائلا:

نعم إن ما تحدّث عنه السيد مندوب نقابة المهندسين صحيح عندما تطرّق لزيادة المصاريف الإدارية بنسبة ١٦ % حيث ان ذلك يأتي ضمن الوضع الطبيعي الناتج عن زيادة الرواتب ونسبة الضمان الاجتماعي، واستهلاكات الإدارة بشكل عام، والمصاريف الأخرى.

لكن كل ذلك يجب أن لا يفضي إلى التحفّظ على الميزانية لمجرّد أن جريدة أخرى حققت أرباحا أفضل. فقد حققنا أرباح أيضا وسنوزّع ١٠ % من رأس المال على السادة المساهمين، وهو أمر أفضل من بعض البنوك والشركات المساهمة الأخرى. وكذلك فإن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق قد أقرّت الموازنة، وأن المجلس على اطلاع حتى موازنة الربع الثالث مثلاً، ولم يعترض أحد على ذلك حتى لحظة اجتماع الهيئة العامة لا على الميزانية، ولا على البيانات المالية، فما الداعي للتحفظ الآن.

أما بالنسبة لموضوع الحوكمة، فقد تم التطرّق إليه أيضا في الهيئة العامة الماضية، وقد وعدت بالنسبة لموضوع الفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام، أن أتقيّد بالفصل إذا تم إقراره في قانون الشركات هذا العام أو العام القادم إذا تم تعديل القانون. فهو من الإرشادات غير الملزمة في قانون الحوكمة، كما أن الدمج يوفّر على الشركة، حيث أن رئيس مجلس الإدارة لا يتقاضى مقابل المنصب أي مكافأة خاصة إطلاقا، لذلك فإن عملية الدمج توفّر على الشركة، وقد طالعنا ميزانية الزميلة الرأي، حيث يتقاضى الرئيس مكافأة والمدير العام مكافآت ومزايا. أما في الدستور فلا يوجد إلا للمدير العام.

كما أن دور رئيس المجلس يقتصر على إدارة الجلسات، وأنا شخصياً لا أستعمل هذا اللقب إلا للضرورة التي تقتضيها متطلبات العمل فقط. وللعلم فقد كلفت بالمنصب باجماع أعضاء مجلس الإدارة التسعة في حينه.

وتحدث السيد عماد مندوب الضمان الاجتماعي قائلاً بأنه يثني على ما جاء بكلمة ممثل نقابة المهندسين واقترح أن نعرض موضوع البيانات المالية للتصويت. وأن موضوع عدم توقيع بعض الاعضاء ليس شكلياً.

وتحدّث المساهم بدر الدين بينو، متهما الشركة بأن ليس فيها لجنة للعطاءات وكذلك لا يوجد سلـّـم للرواتب، مطالباً بضرورة وجود كادر للوظائف.
حيث أبدى عدة ملاحظات هي:

- وقال بأنه قام بعمل مقارنة بين الدستور والرأي من حيث عدد الموظفين والرواتب والمصاريف، وأن نسبة أرباح الرأي دائماً أعلى من الدستور بكثير مما يوضح أن هناك خلل إداري ومالي وهذا الخلل هو فساد إداري ومالي وذلك بسبب غياب الكادر الوظيفي وسلم الرواتب في الشركة والذي طالبت بها مراراً مما يؤدي إلى أرباح المساهمين الصغار.
- وطالب مراراً وتكراراً بأسماء المساهمين الصغار.

قال الرئيس:
لجنة العطاءات موجودة في الشركة مكوّنة من ١٠ أشخاص يترأسها رئيس مجلس الإدارة وبها ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة. وفيها المدير المالي ومدير التدقيق وأمين المستودعات ويوجد لجنة عطاءات ولجنة مشتريات وتم دمجهما وعند شراء أي مادة تؤخذ قرارات الموافقة من لجنة العطاءات.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
١٨ ٢٠١٢
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

أما بالنسبة إلى سلـّـم الرواتب والكادر:
فإن هذا هو اقتراح جيد ونحن نعمل على هذا الموضوع منذ مدة، وقد تكلمنا في جريدة الرأي هذا الأمر في شهر أيلول من العام الماضي، وأقر على أساس أن يصدر بعد ٦ شهور ونحن مصممين على تطوير كافة أنظمة الشركة وتم تشكيل لجنة لهذا الموضوع.

وطالب السيد يوسف السيوف بأن يكون لكل مساهم إعلان نعي وتهنئة مجاناً وان يجل مجلس الإدارة والتصويت على انتخاب مجلس إدارة جديد، وهنا تدخل مندوب مراقب عام الشركات وقال ان هذا اجتماع هيئة عامة عادي ولا يجوز مناقشة اقالة مجلس الادارة حيث ان اقالة مجلس الادارة تحتاج الى عقد اجتماع غير عادي وذلك سندا لأحكام المادة ١٦٥ من قانون الشركات وبناء على طلب مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠% من أسهم الشركة.

وتحدث أحمد صالح مندوب شركة سخاء وقال، هل يمكن مطالبة أحد أعضاء مجلس الادارة الغير موقعين بتوضيح سبب عدم التوقيع فأجاب رئيس المجلس بان أحد الأعضاء وهو (عضو الضمان) كان مسافراً وأنا أقول أنه لم يعترض أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على هذه الميزانية.

فأجاب مروان عيسى من نقابة المهندسين عن سبب عدم التوقيع فقال أنه يعتقد بوجود خلاف إداري في مجلس الإدارة وأنا كمساهم أريد التصويت على البيانات المالية والميزانية.

طالب مندوب مراقب عام الشركات بعمل التصويت على البيانات المالية، وكانت النتائج كما يلي:

الموافقة	عدم الموافقة
١٣٨٥٤٣٤	٢٢٨٢٦٢٠

وهناك ٣٢٧٩٩ من أصل الذين حضروا لم يصوّتوا ونسبتهم أقل من ١%.
وقد أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات عدم المصادقة على البيانات المالية ٦١,٦% والمصادقة ٣٧,٤%. وعليه وحسب القانون أنه لم يتم المصادقة على البيانات المالية.

وقال أن الاعتراض على الميزانية بشكل عام وليس على بنود معيّنة منها وعليه سيتم تحويل الأمر إلى عطوفة مراقب عام الشركات للنظر بالاجراءات التي تخص هذا الموضوع، والبنود التي بعدها هي تباعا سوف تسقط ولكن سنأخذ بها حسب التسلسل القانوني. وعلى أن يتم الإجراء في حدود القانون.

وعلّق السيد رئيس مجلس الإدارة على هذا التصويت قائلا:
إن هذا الأمر يحدث لأول مرة في تاريخ الجريدة مع احترامي للهيئة العامة علما أننا حاولنا أن نوضح جاهدين الأمور بسياقها الطبيعي. ولكننا نحترم هذا القرار في الوقت الذي نراه مناسبا للوحدة وتضافر الجهود وعمل كل المستحيلات للتقدم ورفعة هذا البلد. وكنت أتمنى شخصياً أن يكون عكس ذلك لأنه والحمد لله أن للشركة أرباح وموجودات، وهذا سيؤثر (كما ذكر المساهم السيد [illegible] الزوربا) على قيمة السهم، وعلى انتشار الجريدة. وأخشى أن يؤثر على سمعة الشركة ويصيبها بالضرر ولا أضمن النتائج التي ستكون على هذا الموضوع.

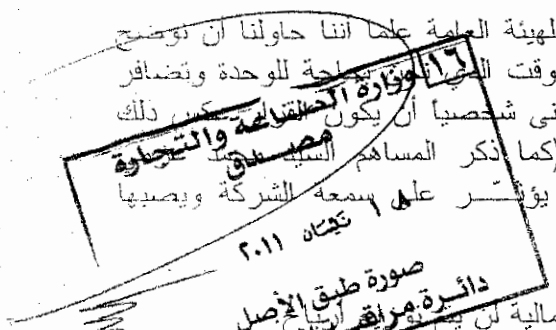

وبالسنبة لبند توزيع الأرباح وبحكم عدم المصادقة على البيانات المالية لن يتم [illegible]

وقد رشّح مندوب نقابة المهندسين السادة حاتم القواسمي وشركاه KPMG لتدقيق أعمال الشركة للسنة التالية، وحيث لم يترشّح أحد غيره، فقد فاز السادة حاتم القواسمي وشركاه بالتزكية حسب أحكام القانون.

وأنهى رئيس المجلس الجلسة بشكر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر، وكافة المساهمين على حضورهم جميعاً.

كاتب الجلسة | مراقب عام الشركات | رئيس الجلسة